

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد



العولمة المصرفية وتأثيرها على الجهاز المصرفي

بحث تقدمت به الطالبة (نادية علي قاسم) الى عمادة الكلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

بإشراف الأستاذة

م.د. ميامي صلال صاحب

٢٠١٧

١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ
عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٩٢﴾

صدق الله العظيم

سورة المائدة

الآية (٩٢)

الاهداء

الى من ضرب بين يدي رسول الله بسيفين
وطعن برمحين وهاجر الهجرتين
وبايع البيعتين ولم يكفر بالله طرفة عين
وارث المشعرين وابو السبطين الحسن والحسين
يعسوب الدين وامام المتقين
وقائد الغر المحجلين
علي بن ابي طالب

شكر وعرفان

لايسعني وانا اضع قلمي بعد هذا الجهد ان
أتقدم بوافر الشكر والتقدير لاشخاص ساندوني
وكانوا لي نعم العون طيلة فترة دراستي في
مرحلة البكالوريوس هم
اساتذتي في قسم الاقتصاد على ما بذلوه في
هذه السنوات الاربع الشكر موصول لعائلي
التي لم تبخل علي بشئ

المقدمة

لقد شهد عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في اثارها وتوجهاتها المستقبلية فالاقتصاد العالمي تحول الى قرية صغيرة متنافسة الاطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ولقد نتج عن هذا مفهوم جديد الا وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه الا في تلك التغيرات وبناء على ذلك فلقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والادارية من ناحية اخرى تعددت انواعها ومجالات تطبيقها فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى منبع كل الانواع والتي تنقسم بدورها الى العولمة الانتاجية والعولمة المالية حيث سيكون تركيزها في هذه المداخلة منصب اساسا على العولمة الاقتصادية وبالضبط على العولمة المالية وذلك لكون لها علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي وبالتالي يمكن الاشارة في تركيز عدد من الاثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي .

ولقد اتخذ البعد الكوني المتزايد للعولمة المصرفية جوانب جديدة من النشاط المصرفي ، ومن التواجد الانتشاري للوحدات المصرفية على مستوى كافة دول العالم وفي الوقت ذاته تضخيم وتكبير للكيانات المصرفية وتعميق لمستويات التفاعل والإعتمادية المتبادلة بين الكيانات المصرفية ببعضها البعض ، وبين الوحدات والأقسام المختلفة داخل الكيان المصرفي الواحد ، وقد أستلزم ذلك إحداث تطوير وتحسين كبير في سهولة وسرعة ودقة حركة التدفقات المالية والمعلومات وإتاحة الخدمات المصرفية على مدار الساعة وعلى النطاق الدولي الكوني ، والذي قد أصبح ممثلاً لجوهر العولمة المصرفية ، فرأس المال الدولي ليس له جنسية ، وبالتالي ليس له وطن ، فالعالم كله هو وطنه وساحة تواجده ونطاق عمله ، فالنظرة الدقيقة الواعية للخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع ، أو القروض ، أو بالأسهم أو بالسندات باعتبارها خدمات بسيطة معتادة أو غيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة تدفع البنوك والمصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث:

العولمة المصرفية باتت تطرح تحديات للقطاع المصرفي في البلدان النامية لذل لابد من اعداد الدراسات اللازمة التي تشخص الاثار السلبية للعولمة المصرفية على الجهاز المصرفي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان قدرة الجهاز المصرفي على الاندماج في العولمة المصرفية وأن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مفادها ان العولمة المصرفية تؤدي الى تطوير وزيادة كفاءة القطاع المصرفي مما ينعكس على الاقتصاد الوطني في مجال النشاط المصرفي والتجارة والاستثمار.

هيكلية البحث :

من اجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيمة الى ثلاثة مباحث فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات

تناول المبحث الاول الاطار النظري للعولمة المصرفية ، فيما تناول المبحث الثاني الجهاز المصرفي واطاره الهيكلي ومجال عمله، اما المبحث الثالث فقد تناول تأثير العولمة المصرفية على الجهاز المصرفي.

المبحث الاول :- العولمة اطار نظري

اولا :- تعريف العولمة

العولمة ظاهرة متعددة الوجة ، ورغم ان مفهوم العولمة اصبح احد المفاهيم الشائعة في عالمنا الراهن ، الا ان الفقهاء لم يتفقوا على تحديد تعريف لها ، حيث يرى روجيه جارودي بانها (نظام يمكن الاقوياء من فرض الدكتاتوريات اللانسانية التي تسمع بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق)^(١)

ويعرف بول سوزي العولمة بانها (صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الانتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الانتاج الرأسمالي مع عولمة راس المال الانتاجي وقوى وعلاقات الانتاج الرأسمالية ، مما يؤدي لإخضاع العالم كله الى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز ، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة)^(٢)

واشار ريتشارد هيجوت في كتابه (العولمة والاقلمة) الى ان العولمة هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون ان نطلق عليه الاستعمار ، انها غزو واستعمار غربي تقني ثقافي اقتصادي وسياسي اشد ضرورة وشراسة من اي لون من ألوان الاستعمار الغربي الذي شهدته الانسانية ، انها دعوة لنفي الحضارات الاخرى غير الغربية وان شئت فقل غير الامريكية . ويرى محمد الاطرش بان العولمة هي (اندماج اسواق العام في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات و التقانة ضمن اطار من رأسمالية الاسواق الحرة) بعض الفقهاء ركز على الجانب الثقافي للعولمة حيث يعرف اسعد السحمراني العولمة بانها : (غز وثقافي اجتماعي اقتصادي سياسي يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية كل ذلك يعلمون له باسم العولمة وحقوق الانسان) .

^١ - ابو بكر عساق ، العولمة واثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الاسلامية والعالم ، مجلة الوعي ، مجلة
جامعية فكرية ثقافية ، العدد ٢٦٢ ، السنة ٢٣ ، ذو القعدة ١٤٢٩ هـ ، تشرين الثاني ٢٠٠٨

^٢ - محمد نبيل الشيمي ، العولمة والازمة الاقتصادية العالمية ، الحوار المتمدن ، موقع الكتروني ، العدد ٢٥٣٣
٢٠٠٩/١/٢١ .

ثانيا :العولمة الاقتصادية

ان تسارع قطار العولمة وتنامي حركة الاندماج في الاقتصاد العالمي ذهب بالبعض الى الاعتقاد انه لا يوجد شيء صار يربط امم العالم بعضها الى البعض الاخر مثلما تقوم به الاسواق المالية نتيجة لاثار ما سمي الثورة المالية وصف العالم بانه قرية مالية كونية فهذه الحتمية لن تدخلنا الى الخوض في اسباب العولمة المالية او تعريفها وان كنا نرى انها شكل من اشكال العولمة اذ تتجسد في ترابط وتشابك العلاقات المالية تأثرا وتأثيرا في ما يخص تبادل وتداول متصفيه الديون والاصول النقدية والمالية خارج الدول الوطنية عبر الاسواق المالية العالمية والتي تشمل سوق العملات واسواق الاسهم والسندات والقروض والادوات المالية الاخرى فما يهمنا هنا كيف اثرت العولمة المالية على المؤسسات الاقتصادية خاصة على مستوى المنظومة الاتصالية فيما يسمى التجارة الالكترونية فعملية التحرير المالي الدولي التي تقوم عليها عولمة الاسواق المالية يكمن جوهرها في تحرير حساب راس المال اي الغاء الخطر على المعاملات في حساب راس المال والحسابات المالية كميزان المدفوعات فيما يخص الديون واسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية اذ يقتضي كل ذلك الغاء القيود على معاملات العملة الاجنبية والضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات وخاصة فيما يتعلق بمعاملات المؤسسات الاقتصادية والتي تشمل الودائع غير المقيمة والاقتراض النبكي الخارجي وكذا القروض والودائع الاجنبية كل ذلك وغيره لم ليتجسد لولا ظهور وتطور التجارة الالكترونية في مجال الاتصالات والمعلومات قد لعب غير اجهزة ذلك ان التقدم التكنولوجي الهائل الكمبيوتر والفضائيات وشبكة الانترنت دورا بالغ الخطورة في اندماج وتكامل الاسواق المالية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الاسواق الوطنية المختلفة وانخفضت كلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة الى مستويات واضحة مما كان له اثرا كبير في زيادة سرعة الروابط والصلات بين مختلف الاسواق والى الحد الذي يدفع بعض الكتاب الى القول بان تلك الاسواق قد ترابطت كما لو كانت الشبكة مياها في مدينة واحدة وعبر شبكة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة امكن معرفة حركة الاسعار في عشرات الاسواق المالية والمقارنة بينها واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وا نجاز المعاملات في لمح البصر .

ثالثا :- مفهوم العولمة المصرفية

ترتبط العولمة المصرفية بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية وقد اتخذت ابعاد ومضامين جديدة جعلت البنوك نتيجة الى ميادين وانشطة غير مسبقة وادت الى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطيه ضيقة الى انشطة وتصورات واسعة ممتدة والعولمة المصرفية حالة كونية فاعلة و متفاعلة تخرج بالبنك من اطار المحلية الى افاق العالمية الكونية وتدمجه في السوق العالمي بجوانبه وابعاده المختلفة فالعولمة اتجاه مصيري في اطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة في شكل اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم والنحو في كافة انحاء العالم وفي الوقت نفسه زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول واصحاب الفكر الابداعي على صناعة قواعد الارتكاز وحمايتها بشكل دائم ومستمر ومن المتغيرات المصرفية العالمية كذلك التي عكستها العولمة على اداء انشطة البنوك هو ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك

اهداف العولمة المصرفية :

تحقق العولمة المصرفية للبنوك العديدة من الاهداف التي من بينها ما يلي .:

- ١- ضرورة احداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر التي يواجهها البنك وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون العولمة المصرفية .
- ٢- ان يصبح البنك اكثر اقتصادية في تحقيق اكبر عائد من التكاليف التي يتحملها وبالتالي اكتساب المزيد من الربحية من مولدات الثقة الجماهير في البنك .
- ٣- ان يصبح البنك اكثر قدرة على ارضاء العميل واشباعه واكثر كفاءة في استغلال امكانياته وتفعيل قدراته واتاحتها لقطاعات اوسع على مستوى العالم .
- ٤- امتصاص الصدمات المتولدة اي ازمة مباشرة وتحويلها الى طاقة ايجابية لصالح البنك

متطلبات العولمة المصرفية .

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق تتخذ بناء عليا الارتكازات والتوجيهات والهوية المصرفية للبنك الذي يشق طريقة نحو وتحتاج العولمة الى ادراك البنى الذاتية فحيث يجب ان

تنمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود ونشر شبكة فروعها ووحداها على مستوى العالم وهو امر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الاتي :

- ١- زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية
- ٢- تحقيق امن المعلومات امن المنشآت ، امن الافراد .
- ٣- تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات بحيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في اطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الالي .
- ٤- تحقيق وفورات الحجم المصرفية والنطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة .
- ٥- تطوير اساليب الرقابة وتحسين طرف اعداد التقادير واعتماد المعايير الدولية المحاسبية
- ٦- احداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الاداء

تحديات العولمة على المنظومة المصرفية .

من خلال تطور وانتشار استعمال التجارة الإلكترونية وادماج استخداماتها في المؤسسات المصرفية بنتائج حتمية للعولمة المالية انه يمكن لنا تدوين الاثار التالية وذلك في سياق الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي

١-تغير مفهوم المصرفية

اذ لم تعد المصرفية مقتصرة على مفهوم الوساطة بين المدخرين والمستثمرين فقط بل تعداه الى فكرة انشاء المشاريع والمشاركة في الاعمال والمبادرة الى الصفقات وابتكار الافكار وتوسيع مجالات النشاط ضمن استراتيجية البنك الشامل

٢- عولمة المصرفية

وذلك بتوسيع الشبكة المصرفية اقليميا ودوليا استفادة من نتائج عملية التحرير المالي وتزامنا مع تعليمات omc وقوانين تحرير الخدمات ضمن اطار المنظمة العالمية

٣- عملية الاندماج

حيث اصبحت المؤسسات المصرفية تقوم بعمليات الاندماج والاتحاد في ما بينها دفعا لمساوى تحرير الراس المال المتعولم وجلبا لمنافع عملية عولمة المال

٤-تغير مصدر الربح

اذ لم الربح محصورا في تمويل المشاريع الصغيرة بل يمكن ان يتأتى من الاصول الاخرى المولدة للدخل وخاصة من عملية ادارة الاصول

٥- تطور التكنولوجيا المصرفية

حيث يتجسد ذلك من خلال الكمبيوتر التي تساعد في احتساب ما تنطوي عليه المعاملات من مخاطر وما تنطوي عليه من ارباح وخسائر وكان لظهور وتطور هذه البرامج وتعميم استخدامها اثر بالغ ايضا في التوصل الى تقديرات سريعة ومتواصلة للقيمة النقدية للمدخرات المالية رغم ما تنطوي عليه من تعقيدات

٦-تدفق رؤوس الاموال

ذلك انه بفضل كل ذلك اصبحت الاموال تتدفق دخولا وخروجا بارقام خيالية في اوقات قياسية لا تمنعها حدود ولا توقفها سدود بشكل علني او خفي دون السلطات النقدية والمالية من مراقبتها او معرفة اتجاهاتها او الحد منها او التأثير فيها

٧-ظهور البنوك الالكترونية :

وتتوجا لذلك ظهرت البنوك الالكترونية والتي تمثل اخر وارقى المعاملات المالية عبر البنوك باستعمال الانترنت والكمبيوتر .

٨- تطور العلاقة بنك – زبون

بفضل التجارة الالكترونية لم تعد الضرورة تتطلب المادي – البدني – للزبون لاجراء وتنفيذ العمليات المصرفية بل اصبح يكفي في ذلك استعمال الكمبيوتر والانترنت او ما يسمى بالبنك في المنزل

٩- تطور العلاقة بنك – بنك :

ان العلاقات التنافسية التقليدية بين البنوك على مساحات سوق زبائنهم لم تعد تجدي نفعا بالنسبة للبنوك الالكترونية بل اصبح التنافس على ارشده بينها علن نشاطات الويب وعلى جموع مستعملي الانترنت من الصفات الاشهارية في مواقع الانترنت المختلفة .

١٥- تغير المؤشرات المصرفية :.

تستعمل المؤشرات المصرفية لدلالة

على معايير التسيير والحكم على مختلف الاستراتيجيات المتعلقة به فادخال التكنولوجيات الحديثة في الصناعة المصرفية من خلال تبني منظور التجارة الالكترونية تغيرت هذه المؤشرات فلم تعد تنحصر في المؤشرات الحسابية والرقمية بل تعدتها الى مؤشرات الفعالية في التنفيذ والشجاعة في الاداء والشفافية في الممارسة .

المبحث الثاني : الجهاز المصرفي

الجهاز المصرفي والمالي

ويتكون الجهاز المصرفي والمالي من المؤسسات التالية .:

اولا - وزارة المالية او الخزانة .:

هي الممثلة المالية للحكومة بجمع وزاراتها ودوائرها الرسمية وشبه الرسمية وتقوم

عادة بالوظائف التالية .:

أ- تنظيم الميزانية العامة للدولة والاشراف على تنفيذها ومتابعتها سنويا فهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية للدولة .

ب- جمع الايرادات الضريبية وغير الضريبية نيابة عن الدولة .

ج- القيام بالاشراف على النفقات الحكومية وتخويل صرفها .

د- اصدار السندات الحكومية لتمويل اي عجز في ميزانية الدولة .

هـ- مراقبة وتحقق الاعمال المخالفة للقانون اما بشكل تهريب ضريبي Evasion Taz او بشكل عمليات تهريب السلع والعملات الاجنبية او عمليات تزوير العملة الوطنية ويهمنها هنا خاصة من وظائف وزارة المالية دورها في اصدار السندات الحكومية وتأثير ذلك على عرض النقود عند بيعها للجمهور او البنوك التجارية كما ان تحويل الانفاق الحكومي عن طريق الافتراض بيع السندات قد يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة في الاسواق المالية نتيجة لتزايد الطلب على الاموال القابلة للاقراض في السوق.

ثانيا .: البنك المركزي

يتفق الاقتصاديون على ان البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهيل تنفيذ السياسة النقدية وقد يجري وضع السياسة من البنك نفسه او اغلب الاحيان يجري فرضها عليه من قبل الدولة فهو اذا المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية قبل بدء القرن العشرين لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا ففي العديد من الاقطار قديما بدا مصرف واحد يفرض نفسه لبنك مركزي بسبب تمتعه بالحق الوحيد لاصدار الاوراق النقدية وبالعمل لبنك للحكومة

ووكيلا لها ولم تكن هذه البنوك تدعى بنوكا مركزية وانما بنوك اصدار او مصارف وطنية .حيث كانت الوظائف الاساسية لهذه البنوك مقتصرة على تنظيم الاصدار النقدي الذي خضع لحماية الحكومة ولقيود فرضتها بالاضافة الى الحفاظ على قابلية الاوراق النقدية للتحويل الى ذهب او فضة او كليهما في ظل القواعد النقدية المعدنية التي كانت سائدة انذاك . الا انه بمرور الزمن حصلت بنوك الاصدار هذه على وظائف اخرى وعلى مسؤوليات وسلطات جديدة حتى اصبح مصطلح (البنك المركزي) شائع الاستعمال وله معنى محدد بشكل ما . وقد كان انجلترا Bank of England من اوائل البنوك التي عملت كبنوك مركزية وطورت ما يعتبر الان العناصر الاساسية لفن الصيرفة المركزية . وقد انشا عام ١٦٩٤ وتبعته بنوك مركزية اخرى في اقطار العالم المختلفة ، ورغم وجود اتفاق عام تقريبا حول الخصائص العامة والرئيسية للبنوك المركزية والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية لابد من ملاحظة وجود اختلافات مهمة في هياكلها التركيبية وصلاحياتها القانونية في البلدان المختلفة تبعا للمتغيرات التالية :-

١- مرحلة التطور الاقتصادي للقطر وحجم وتنوع موارده المادية

٢- التنظيم الهيكلي للانتماء وعمل الصيرفة بشكل عام فيه

٣- مدى تطور الاسواق المالية والنقدية في كل قطر

وهذا ما يجعل عمل البنوك المركزية في الدول المتقدمة مثلا اوسع بكثير من عملها في الدول النامية كما يجعل مجال وطبيعة السياسة النقدية تختلف الى حد ما في المجموعتين من الدول .مع ذلك فان البنوك المركزية تظهر في الواقع ميلا نحو التطابق تقريبا في انماط وظائفها وطرق عملها وقد ينتج عن ذلك مفهوم محدد للبنك المركزي الذي اصبح يعتبر عموما قمة الهيكل النقدي والمصرفي في اي بلد .

ويقوم البنك المركزي بالوظائف التالية :-

١- تنظيم اصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني ولهذا يمنح البنك المركزي الحق الوحيد لإصدار العملة .

٢- السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلد وعلى اساس تنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة .

٣- يقوم بعمل بنك البنوك اي انه يقبل الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطات النقدية للمصارف)ويقوم باقراضها عند الحاجة وتتعامل البنوك مع البنك المركزي مثلما

يتعامل الفرد مع بنك تجاري سواء كان ذلك في الابداع او الاقتراض ولكن البنوك التجارية عادة لا تلجأ للاقتراض الا في الحالات الطارئة او الحرجة التي قد تهدد استقرار الوضع النقدي والمالي في البلد ذلك اعتبرت البنوك المركزية الملجأ الاخير للإقراض ويتضمن عمل البنك المركزي هذا لعمليات التالية :-

ا- الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية

ت- منح تسهيلات للمصارف والمؤسسات المالية الاخرى بشكل اعادة خصم اوراقها المالية ومنحها قروضا مضمونه

ث- اجراء عمليات بين المصارف

٤- يقوم بمراقبة البنوك والاشراف على اعمالها حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة اوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الاحتياطي الالزامي والسيولة القانونية ونسبة الائتمان الى الودائع واي تعليمات اخرى يصدرها البنك المركزي تخص الرقابة على الائتمان بشكل عام

٥- يعمل كبنك للدولة او الحكومة اي انه يحتفظ بحسابات الوزارات ودوائر الدولة المختلفة ويقوم بايه خدمات مصرفية نيابة عنها كما يقوم البنك المركزي عادة بادارة الدين العام الداخلي اي بيع وشراء اذونات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة

٦- الاحتفاظ باحتياطات القطر من الارصدة النقدية الاجنبية وادارة القروض الخارجية وخدمتها نيابة عن الدولة .

ثالثا :- المصارف التجارية

في سياق بحثنا للوساطة المالية وتدفق الاموال تطرقنا الى طبيعة عمل المصارف التجارية في الوساطة المالية التي تصدر لهذا القرض . فهي تفترض ممن تفيض دخولهم على انفاقهم وتفرض على من يرغب بأنفاق اكثر من دخله الجاري .وتعتبر المصارف التجارية اهم مؤسسة ودائعية حيث تكون الجزء الاكبر من الجهاز المصرفي المالي ومهمتها الاساسية كما سبق ان ذكرنا هي التوسط بين المودعين والمقترضين ، تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين . وهي تختص بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل . بالاضافة الى ذلك تقوم المصارف التجارية بتقديم خدمات اخرى لاصحاب الاعمال والمستثمرين اهمها تمويل الايرادات عن طريق فتح الاعتمادات المستندية للمستوردين وهي الطريقة التي يتم بها دفع

اثمان المستوردات للمصدرين الاجانب عن طريق البنوك . وتمويل الصادرات عن طريق منح القروض للمصدرين بضمانة الصادرات التي يقومون بتصديرها ،كذلك قد يسمح للمصارف التجارية التعامل بالعملات الاجنبية والقيام باعمال المستثمرين في حسابات ودائعية تحمل سعر فائدة متغير وتتبع اسعار الفائدة في الاسواق المالية واطلق عليها اسم حسابات ودائع السوق النقدية MONEY MARKET DEPOSIT ACCOUNT وتختلف المصارف التجارية عن البنوك المركزية بانها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الارباح لمالكيها لذا من المهم ان نتعرف على مصادر واستخدامات اموال المصرف التجاري من خلال تحديد المكونات الاجمالية للميزانية العامة للمصارف والتغيرات التي تحصل فيها نتيجة لقيام المصارف بوظائفها الاساسية .

يكون كشف الميزانية اعتياديا من ثلاثة اجزاء اجمالية وهي :- الموجودات (الاصول) Assets والمطلوبات (الخصوم) Liabilities والقيمة الصافية او حقوق الملكية NETworth والتي تسمى ايضا بحسابات راس المال ويضم جانب الموجودات قائمة بانواع وقيم ما يملكه المصرف ويعكس ذلك استخدامات المصرف لموارده المالية اما جانب المطلوبات فيحتوي على قائمة بانواع ومقادير الحقوق المالية على موجودات المصرف ذاتها اي حقوق الدائنين اتجاه هذه الموجودات بينما تمثل حسابات راس المال حقوق المساهمين .

استخدامات اموال المصرف Uses of funds

يشير جانب الموجودات الى الطرق المختلفة التي يستطيع بها الجهاز المصرفي التجاري استخدام امواله المتاحة .فهو يستطيع الاحتفاظ بها عاطلة او يمنح قروض المشروعات والافراد والمؤسسات المالية الاخرى . وتتألف موجودات المصرف التجاري عادة وكما هو مبين في كشف الميزانية مما يلي :-

١- الاحتياطات الكلية Total Reserves :-

وتتكون هذه من ودائع الجهاز المصرفي التجاري لدى البنك المركزي ونقد في الصندوق اي عمله ومسكوكات وتحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة متطلبات الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي ومواجهة طلبات المودعين من النقد في الصندوق وتستخدم الودائع لدى البنك المركزي عادة لاغراض المقاصة (تصفية الشيكات) بين المصارف التجارية . وقد تحتفظ بعض البنوك الصغيرة بودائع لدى البنوك الكبيرة لاغراض تصفية الشيكات بينها وتسمى بالبنوك المراسلة .

٢- الاوراق المالية الحكومية Government Securities :-

وتنشر الاوراق في هذه المصارف للاسباب التالية :-

ا- لانها مضمونة جدا وذلك لانه ليس هناك خطر من عدم قيام الحكومة بالايفاء بالتزاماتها

ب- لانها سريعة التداول او التسويق

ج- امكانية استعمالها كضمان عند اقتراض احتياطات نقدية من البنك المركزي

ح- تحصل المصارف منها على فائدة

ولهذا تعتبر هذه الاوراق المالية (احتياطات ثانوية) Security Assets اي خط دفاع ثان بعد

الاحتياطات النقدية لمواجهة متطلبات السيولة وطلبات المودعين

٣- القروض المصرفية Bank Loans :-

وتختلف هذه الاوراق المالية في انها يتم منحها للمستفيدين منها مباشرة في حين تتم

الاستثمارات في الاوراق المالية بصورة غير مباشرة من خلال الاسواق المالية

المختلفة .وهي في العادة تؤلف معظم موجودات المصارف واكثرها ربحية ويتالف

معظمها من قروض صناعية وتجارية تقليدية ومن قروض شخصية استهلاكية .وقد

تكون القروض مضمونة او غير مضمونه . غير ان معظمها تكون مضمونة بشكل او

باخر تحوطا من مخاطر عدم الدفع .

٤- موجودات اخرى Other Assets :-

وقد استخدمت هذه الفقرة في مثالنا لتشمل جميع الموجودات الاخرى التي قد يمتلكها

المصرف ومنها الالابنية والاثاث او موجودات (ودائع) لدى بنوك اجنبية او ودائع لدى

بنوك محلية اخرى . وهذه قد تختلف مقاديرها واهميتها من بنك الى اخر وحسب طبيعة

عمل البنك .

النظام المصرفي الحديث والتوسع الائتماني للنقود

Modern Banking system monetary Expansion

يستند النظام المصرفي الحديث الى نظام الاحتياطي الجزئي والذي يطلب بموجبه من المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة مئوية جزئية من الودائع الخاصة بالمتعاملين معها بشكل عمله في خزائنها او وديعة في حسابها لدى البنك المركزي وتسمى هذه النسبة المئوية بالاحتياطي الالزامي فاذا كانت هذه النسبة (١٥) المائة مثلا وكان لدى البنك التجاري ودائع جارية قدرها (١٥٥) الف دينار فهذا يعني ان على البنك التجاري الاحتفاظ باحتياطي الزامي قدره (١٥) الاف دينار اما بشكل وديعة لدى البنك المركزي او عمله في خزائن البنك التجاري نفسه Vault cash ان عملية التوسع الائتماني في النقود (خلق النقود) تعتمد بالاساس على نظام الاحتياطي الجزئي . اي لو كان النظام الاحتياطي يتطلب الاحتفاظ بنسبة (١٥٥) بالمائة من الودائع في البنوك التجارية لما استطاعت هذه البنوك التوسع في خلق النقود بشكل ودائع .

اصول النظام الاحتياطي الجزئي ونشأته :- تعود اصول هذا النظام في الحقيقة الى العصور الوسطى في اوربا حينما كانت العملة المتداولة تتكون من مسكوكات ذهبية وكان الاغنياء في المجتمع يودعون ما لديهم من ذهب او مسكوكات ذهبية لدى الصاغة لاجل تامين ممتلكاتهم من هذه السكوكات والمصوغات الذهبية الاخرى . والصائغ بدوره يعطيهم وصل استلام بالكمية المودعة والذي بموجبة يستطيع ان يسترجع ما اودع عند الطلب ، وبمرور الزمن لاحظ الصاغة من هذه العملية انه اذا كان الذهب بشكل مصوغات ذهبية فالصائغ لا يستطيع التصرف به ان اي مجبر على اعاده القطع نفسها التي استلمها من المودع ولكن عندما يكون بشكل مسكوكات او عمله ذهبية كان بإمكان الصاغة التصرف بها لان المودعين لا يسترجعون ودائعهم جميعها في ان واحد ز اي كان بإمكانهم اقراض جزء من الودائع بفائدة والاحتفاظ بالجزء الاخر لتلبية طلبات السحب .

المبحث الثالث : اثر العولة المصرفية على الجهاز المصرفي

اثر العولة المالية على المصارف العربية :

للتبعية اثر العولمة المالية على المصارف في الدول العربية نقف اولا على اوضاع الاسواق المالية باعتبار القطاع المالي الداعم والموفر الاساسي لمقاومات النمو الاقتصادي ، لما يقدمه من خدمات اصبحت احدى الركائز والدعامات الاساسية للتنمية الاقتصادية واصبح التنوع والتطور في هذه الخدمات هو السبيل الى تطوير القطاع المالي وبالنسبة لوضع هذه الاسواق في الدول العربية فانه جزء من الاقتصاد العالمي والدول النامية وقد مر بالمرحل التالية (١)

ان النمط الذي سارت عليه الدول مباشرة في توفير مصادر تمويل التنمية ثم بعد ذلك بدا يتوسع هذا النشاط الى القطاع الخاص فارتفعت مساهمتهم تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي تعرفها هذه الدول ، لكن اقامة هذه الاسواق ارتبط بالاحتياجات التنموية العامة اكثر من ارتباطه بحاله مساهمة القطاع الخاص فشكل هذا الوضع مشكلات عديدة ، في مقدمتها :

١- افتقار الاسواق الى فلسفة ومنهج فكري اقتصادي يحدد لها اطار العمل والتحرك مع غياب الفهم الموضوعي لمهمات هذه السوق .

٢- تبني المفهوم الضيق للسوق وبالتالي الاقتصار على بعض الاهداف .

٣- غياب القواعد الضرورية لتنظيم الاسواق وتطورها .

٤- تدني الطلب على الاسهم والسندات والخدمات المالية بشكل عام بسبب انخفاض الدخل النقدي والادخار .

٥- سيطرة فكر الاكتمال والمضاربة واحتكار الكبار للاسواق .

٦- ضآلة حجم الاسواق .

اما بالنسبة لاداء القطاع المصرفي العربي فانه يواجه تحديات كثيرة يمكن استنتاجها من خلال المؤشرات التالية : (٢)

يضم القطاع المصرفي في المنطقة العربية ٣٦٥ مؤسسة مصرفية ، حيث تتركز في دول مثل لبنان (٧١ مصرفا) والامارات (٦١ مصرفا) والبحرين (٤٩ مصرفا) ومصر (٣٤ مصرفا) ويتكون هيكل القطاع المصرفي من مؤسسات مصرفية تجارية واخرى استثمارية

١ - كريم سالم حسين وابراهيم رسول هاني ، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاسواق المالية العربية ، المؤتمر العالمي الاول لكلية الاقتصاد ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٢ - محمد الحسين الصطوف ، دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار للوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة ، المؤتمر العلمي الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ - ٦ .

بالإضافة الى مؤسسات مصرفية اسلامية واغلبية المصارف التجارية توفر التمويل لاجل قصير نسبيا ، والبعض بدأت تهتم بايجاد مصادر تمويل متوسطة وطويلة الاجل ، وفي هذا المجال فقد سجلت مصارف المنطقة العربية مجتمعة زيادة سنوية بلغت نحو ١٢.٦% في المتوسط على مستوى الاصول الاجنبية وشكلت الموارد التي تم تعبئتها من المصارف ما نسبة ٦٠% من اجمالي الاصول عامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .

وحتى نستطيع ان ندرك طبيعة التحدي الذي يواجه المصارف العربية نحاول ان نقارن في الجدول التالي بين المصارف العربية والمصارف الامريكية .

جدول (١) : بعض المؤشرات وحجم الاداء المصرفي للمصارف الامريكية والعربية

المصارف الامريكية	المصارف العربية
حصة المصرف من سوق الخدمات المالية المحلية ٢٨%	حصة المصارف من سوق الخدمات المالية المحلية ٩٥%
ايرادات المصارف من عمولات بيع الخدمات المالية) حيث تشمل الوساطة في الاوراق المالية ، اصدار بطاقات الائتمان ، ادارة صناديق الاستثمار المشترك ، ادارة الاستثمار (نسبة ٤٠%	معظم ايرادات المصارف العربية تأتي من تحقيق هامش الفائدة ما بين الودائع ومنح القروض
ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقليص عدد الفروع اذ تراجعت حصة استخدام الفروع من اجمال الخدمات المصرفية من ٧٠% في الثمانينات الى ٤٠% اواخر التسعينات	ادخال واستعمال التكنولوجيا في العمل المصرفي محدود وفي بدايته
ارتفاع حصة الطرف ATm الى ٣٠% ارتفاع حجم الخدمات المصرفية عبر الانترنت	

المصدر : محمد الحسين الصطوف ، دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار للوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة ، المؤتمر العلمي الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣، ص٧.

اما بالنسبة للتركيز في قطاع المصارف والذي يقاس بالحصة السوقية لأكبر خمس مصارف عاملة في البلد تعتبر مرتفعة نسبيا في المنطقة العربية ففي السعودية استحوذ البنك السعودي الأمريكي والأهلي التجاري على نحو ٥٠% من اجمالي أصول المصارف السعودية في حين يتحوز كل من بنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني ٣٠% من أصول المصارف في كلتا الدولتين وفي مصر تستحوذ مصارف القطاع العام الأربعة على أكثر ٥٠% من اجمالي أصول المصارف في حين تسيطر المصارف الخمسة الكبرى في الأردن على ٨٠% من أصول القطاع المصرفي هذا وتشكل أصول المصارف السعودية مانسبته ٢١% من اجمالي أصول القطاع المصرفي العربي وما نسبة ٢٠% من وداعة وتبلغ هذه النسبة على التوالي ١٨.٥% ،

١٩٠٥% في مصر ، ١٣٠٦% ، ١١% في الامارات ، وتتمتع مصارف الدول العربية بمعدلات جيدة لاداء المصرفي اذ ان حقوق المساهمين كنسبة من ودائع العملاء بلغت ١٧٠٨% كما بلغت كنسبة من اجمالي الأصول ١٥٠٨% وهي تشكل كنسبة من الأصول الخطرة المرجحة (حسب معايير بازل) اكثر من ١٥% في نهاية عام ٢٠٠٠ (الحد الأدنى المطلوب وفقا لمعايير بازل ٨%) وبالتالي تعكس هذه النسبة ارتفاع الملاءة بالمقاييس العالمية لدى المصارف العربية عموما كما ان معدل العائد على الأصول بلغ نحو ٢% ومعدل العائد على حقوق المساهمين بلغ ١٨٠٤% وذلك نهاية عام ٢٠٠٠ مما يعكس معدلات الربحية المرتفعة الى ١١مليار\$ عام ٢٠٠٠ بمعدل نحو سنوي يزيد عن ٨% والجدول التالي يوضح اهم المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية

	١٩٩٧	معدل النمو%	١٩٩٨	معدل النمو%	١٩٩٩	معدل النمو%	٢٠٠٠	معدل النمو%
اجمالي الاصول	٤٦٠.٦	١٠.٢	٥٠٠.٨	٨.٧	٥٢٧.٦	٤.٢	٥٥٢.١	٤.٦
الاصول الاجنبية	٦٩.٩	٥.٣	٦٣.٩	٨.٦	٦٣.٤	٠.٦	٦٧.٦	٦.٦
القروض والسلف	٢٦٧.٣	١٣.١	٣٠٢.٤	١٣.١	٣٢٧.٠	٩.٦	٣٣٣.٣	١.٩
اجمالي الودائع	٣٠٣.٢	٩.٦	٣٢٨.٦	٨.٤	٣٢١.٤	٥.٦	٣٣٥.٥	٤.٤
حقوق المساهمين	٤٦.٧	٩.٣	٥٣.٥	١٤.٦	٥٧.٨	٨.٣	٥٩.٨	٣.٥
صافي الارباح	٦.٨	١٣.٤	٧.٥	١٠.٣	٨.٣	١٠.٢	١١	٨

جدول المؤشرات الرئيسية العربية (القيمة بالمليار دولار)

المصدر : اتحاد المصارف العربية – بيروت اب ٢٠٠٠ أيلول ٢٠٠١

ومن استقرائنا لهذه المؤشرات يمكن ان نستنتج ان القطاع المصرفي العربي يعاني من مكامن ضعف أساسية يمكن ذكرها فيما يلي :

١- هيمنة الاعمال المصرفية التقليدية

٢- صغر حجم الوحدات المصرفية

٣- الكثافة المصرفية : تعاني معظم الدول العربية من كثرة المؤسسات المصرفية بحيث لا يتناسب عددها الكبير مع حجم الاقتصاد او السوق المصرفية او حتى عدد السكان مما يؤدي الى تنامي ظاهرة التمصرف الزائد في هذه الأسواق وتنافس حاد في جذب الودائع ومنح التحويل على نحو يعرقل تطور القطاع المصرفي في تلك الدول

٤- تزايد منافسة المصارف الأجنبية : نظرا لما توفرة هذه المصارف من خدمات متطورة والقدرة على التحويل والتقنية العالمية والكفاءات البشرية المدرجة فازدادت منافستها وحصلتها ومن المتوقع ان تزداد اكثر بعد فتح المنافسة والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

٥- ضعف الرأسمالي التقني والبشري : وذلك بسبب قصور تطبيق التكنولوجيا المصرفية الحديثة وندرة الكوادر الإدارية والتنفيذية ذات الخبرة الدراية بالعمل المصرفي

٦- ضعف العادة المصرفية : في معظم الدول العربية يظهر انخفاض متوسط نسبة الموجودات المصرفية الى عدد السكان وذلك بسبب ضعف وسوء انتشار المصارف وتدهور سعر صرف العملات الوطنية وضعف حجم الادخار وتدني أسعار الفوائد

اثارت المتغيرات والعولمة المالية على المصارف العربية .

ان ظاهرة العولمة المالية سيكون لها تأثيرا كبيرا على القطاع المالي والمصرفي من هذه التأثيرات ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي فالآثار الإيجابية تتمثل (١)

١ - التحرير الكلي لانتقال رؤوس الأموال بين الدولة .

٢ - توفير قدرة كبيرة من الأموال القابلة للاستخدامات المختلفة .

^١ - محمد عبد الرشيد على ، العولمة وتأثيرها العام على القطاع المصرفي في اليمن ، المؤثر العلمي

الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ٢٠٠٣ ص ١٥

٣- زيادة حجم الضغوط المفروضة على القطاع المصرفي المحلي لتحسين وضعه ونوعية خدماته .

وتتمثل الآثار السلبية :.

- ١- إمكانية بروز ظاهرة غسيل الأموال واثارها على السوق المالية .
 - ٢- من الممكن الا تكون ضمن احدى الشركات متعددة الجنسيات المساعدة في استقرار وإصلاح السوق المحلية .
 - ٣- ان دخول المؤسسات الدولية المالية متبوع بعمل ترويجي ودعائي مكثف وقد يؤدي هذا الوضع الى اجتذابها للعملاء المحليين لتحويل مدخراتهم اليها .
 - اثر تحديد تجارة الخدمات المالية على العمل المصرفي العربي :.
- ان اتفاقية الجان لها تأثيرات اقتصادية متعددة على مختلف نواحي الأنشطة وخصوصا على العمل المصرفي سواء كانت هذه التأثيرات مباشرة او غير مباشرة كما سيكون لها تأثيرا إيجابيا على المنطقة العربية في المدى المتوسط والطويل على انه على المدى القصير يتوقع ان تتأثر سلبيا بعض المصارف ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة والتي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف العالمية كما يمكن ان تتأثر المصارف العربية بما يلي : (١)
- خلف نوع من المنافسة غير المتكافئة مع المصارف الأجنبية نظرا لصغر حجمها وتواضع خدماتها .
 - إمكانية تحريك المصارف الأجنبية للأموال لمصالحها بما يؤدي الى نفاذ النقد الأجنبي المتاح في هذه الدول .
 - تقليل دعم الصناعات الناشئة مما يرتب ضررا للنظام المصرفي المحلي وسياسات التنمية .
 - احتكار المصارف الأجنبية للخدمات المتطورة .

عموما في حالة فتح الأسواق امام خدمات المصارف الأجنبية يمكن ان تواجه المصارف العربية خطر سيطرة المصارف الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية

^١ - الياس خضير الحمدوني ، الصيرفة الشاملة وفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة ، المؤثر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص : ،

ثم السيطرة تدريجيا على القطاعات المصرفية المحلية في حين يمكن ان تستفيد السوق المحلية من تدفق احدث التكنولوجيا العالمية وإتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة

وخدمات مصرفية جديدة ومتنوعة وتوفير الكوادر المصرفية المؤهلة عالميا وزيادة التنافسية وبالتالي تطوير العمل المصرفي العربي^(١)

- خيار الاندماج

أولا : مفهوم الاندماج

من الضروري حتى تتمكن البنوك العربية من منافسة البنوك الأجنبية ان تقوم بزيادة رؤوس أموالها ومما يساعدها في هذا المجال العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك لتقوية قواعدها الرأسمالية وجعلها قادرة على المنافسة

ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين او اكثر وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين او اكثر لظهور كيان جديد او قيام احدى الشركات بضم شركة او اكثر اليها كما قد يتم الاندماج بشكل كلي او جزئي او سيطرة او جزئية وقد يتم بشكل ارادي او لا ارادي (٢) .

ثانيا : دوافع ومبررات الاندماج

ان غاية الدمج تحقيق أرباح صافية وزيادة نسبتها وارتفاع قيمة الأسهم وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة الى غزو اسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة .

ويمكن خلف قيمة مضافة بالطرق التالية :

- ١- الاستفادة من وفورات الحجم ومن المزايا الضريبية .
- ٢- دمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة .
- ٣- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات .

^١ - محمد الحسين السطوف مرجع سبق ذكره . المؤتمر العلمي

وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الاتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاهها كبيرا للاندماجات المصرفية على الصعيد العالمي حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك الدولية والاستفادة من اقتصاديات الحجم واداة للاستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط

- خيار الخصوصية : (١)

ان الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية وطهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأحوال والمنافسة والتوسع في الخدمات الالكترونية التي تخلق التحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء .

لذلك فان الخصوصية تعد احد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي واهداف خصوصية البنوك ما يلي :.

- ١- زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي .
- ٢- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية .
- ٣- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية .
- ٤- ترشيد الانفاق العام وإدارة افضل للسياسة النقدية .

^١ - طارق عبد العال حماد اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٥

الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات المهمة منها :

- ١- ان للعولمة المصرفية تأثير واسع على النشاط الاقتصادي والجهاز المصرفي اذ تظهر العديد من القنوات المصرفية العالمية التي اخذت تؤثر على بقوة على الجهاز المصرفي من حيث ادائه وسياسته وعملياته.
- ٢- ان العولمة تعمل اندماج الاسواق المالية العالمية وانتقال رؤوس الاموال ضمن حرية الاسواق وبالتالي اخضاع هذه الاسواق الى قوى التأثيرات العالمية.
- ٣- ان ظاهرة العولمة المالية سيكون لها تأثيرا كبيرا على القطاع المالي والمصرفي من هذه التأثيرات ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي فالآثار الإيجابية تتمثل بالتحريك الكلي

لانتقال رؤوس الأموال بين الدولة وتوفير قدرة كبيرة من الأموال القابلة للاستخدامات المختلفة. وتتمثل الآثار السلبية بإمكانية بروز ظاهرة غسيل الأموال واثارها على السوق المالية ومن الممكن الا تكون ضمن احدى الشركات متعددة الجنسيات المساعدة في استقرار وإصلاح السوق المحلية .

٤- تعاني معظم الدول العربية من كثرة المؤسسات المصرفية بحيث لا يتناسب عددها الكبير مع حجم الاقتصاد او السوق المصرفية او حتى عدد السكان مما يؤدي الى تنامي ظاهرة التمصرف الزائد في هذه الأسواق وتنافس حاد في جذب الودائع ومنح التحويل على نحو يعرقل تطور القطاع المصرفي في تلك الدول.

التوصيات

- ١- لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.
- ٢- بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ أن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها المصارف الجزائرية .
- ٣- تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة راس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

- ٤- العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع متطلبات التقنية المصرفية الحديثة.
- ٥- ضرورة تطبيق تقنية مصرفية حديثة إلى أقصى الحدود، والعمل على إدخال خدمات ومنتجات حديثة لإيصال هذه الخدمات للعملاء في السوق المحلي وتحسين إجراءات الرقابة المالية ورفع درجة الثقة فيها.

المصادر

- ١- ابو بكر عساق ، العولمة واثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الاسلامية والعالم ،مجلة الوعي ،مجلة جامعية فكرية ثقافية ،العدد ٢٦٢،السنة ٢٣ ،ذو القعدة ١٤٢٩هـ، تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- ٢- محمد نبيل الشيمي ،العولمة والازمة الاقتصادية العالمية ،الحوار المتمدن ،موقع الكتروني ،العدد ٢٥٣٣ ٢١/١/٢٠٠٩.

- ٣- كريم سالم حسين وابراهيم رسول هاني ، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاسواق المالية العربية ، المؤتمر العالمي الاول لكلية الاقتصاد ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣ .
- ٤- محمد الحسين الصطوف ، دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار للوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة ، المؤتمر العلمي الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ٥ - ٦ .
- ٥- محمد عبد الرشيد على ، العولمة وتأثيرها العام على القطاع المصرفي في اليمن ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ٢٠١٥ .
- ٦- الياس خضير الحمدوني ، الصيرفة الشاملة وافاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ٢٠٠٣ .
- ٧- طارق عبد العال حماد اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠١ .
- ٨- عبد الرزاق حمد حسين ، العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف العربية،مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، ع ٢٤، م ٨، ٢٠١٢.
- ٩- مصطفى عبد اللطيف،تحديات العولمة المالية للمصارف العربية ةاستراتيجيات مواجهتها، المعهد الوطني للتجارة ، الجزائر، ٢٠١٤.
- ١٠- وهيبه بن داوود ، واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية،الجزائر ٢٠١٢ .